

Distr.: General
10 July 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الرابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة ٢ تموز/يوليه ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام ورئيسة الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أجد لزاماً علي أن أوجه الانتباه مرة أخرى إلى استمرار أعمال الاستفزاز والتحريض والتصريحات المؤججة للمشاعر بشأن الأماكن المقدسة في القدس الشرقية المحتلة. وفي ضوء الأحداث الأخيرة وزيادة تقلب الوضع، نناشدكم مرة أخرى اتخاذ الإجراءات المسؤولة من أجل ضمان احترام القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة واليونسكو ذات الصلة، وتفادي خطر زعزعة الاستقرار، مع كل ما يستتبع ذلك من عواقب.

ونحن ندين بأشد العبارات جميع السياسات والممارسات والتدابير غير القانونية التي تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة، فضلاً عن أعمال الاستفزاز والتحريض ضد الشعب الفلسطيني والأماكن المقدسة في القدس الشرقية المحتلة. ويشمل ذلك الحرم القدسي الشريف، المستهدف بوابل لا ينتهي من التدابير التعسفية غير القانونية والتصريحات والإجراءات الاستفزازية، ومن بينها الحفريات الإسرائيلية المستمرة، التي تهدد مباشرة حرمة هذا المكان المقدس والاستقرار فيه.

وفي هذا الصدد، يجب أن أشير إلى "حفل افتتاح" نفق ومسار تحت الأرض باتجاه الحرم الشريف - ذلك المسمى "طريق الحجاج"، يبدأ من حي سلوان الفلسطيني في القدس الشرقية المحتلة. ونحن ندين هذا العمل غير القانوني، الذي يأتي عقب سلسلة من التدابير غير القانونية الأخرى في حي سلوان، الذي استهدفته بشدة الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية على مدى سنوات، ومن بينها هدم المنازل وعمليات الإخلاء ومصادرة الأراضي. وعلاوة على ذلك، من المؤسف أنه أثناء هذا العمل غير القانوني في الأراضي المحتلة، كان المسؤولون في الحكومة الإسرائيلية اليمينية بمعية مسؤولين من حكومة الولايات المتحدة الذين لم يكتفوا بدعم هذه الأنشطة غير المشروعة فحسب، بل بدوا أنهم



يشاركون بنشاط إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في سعيها إلى تعزيز المخططات الاستيطانية غير القانونية والمدمرة، ومنها أعمال من هذا القبيل تشكّل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

ولا يمكن تجاهل ولا تقبل هذه الاستفزازات والإجراءات غير القانونية، بصرف النظر عما يرتكبها، ويجب إدانتها إدانة قاطعة ووقفها. وينبغي للمجتمع الدولي بصورة جماعية، ولجميع الدول التي تحترم القانون منفردة، أن تتخذ على الفور خطوات لإعادة تأكيد أسبقية القانون الدولي، ولتعزيز الوضع التاريخي القائم في الأماكن المقدسة في القدس، وكفالة الحماية اللازمة لهذه الأماكن المقدسة. وتدعو بوجه خاص مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى القيام بواجباته بموجب الميثاق ونطالب باحترام قرارات المجلس ذات الصلة، بما فيها القرارات ٤٧٦ (١٩٨٠)، و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

وفي غياب تدابير مساءلة جديّة، من الواضح أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ستستمر في القيام بهذه الأعمال غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة، مما يبيّن أكثر فأكثر نيتها المنهجية تغيير طابع القدس وحالتها وتكوينها الديمغرافي بصورة غير مشروعة وبالقوة، في انتهاك خطير للقانون الإنساني الدولي، وفي انتهاك خطير لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وفي ازدياد مطلق لفتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة الصادرة في تموز/يوليه ٢٠٠٤. فمن دون وضع عواقب وخيمة، لا أمل في وقف هذه الأعمال التخريبية ولا في إمكانية تحقيق حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧ التي تتضاءل يوماً بعد يوماً.

وفي الواقع تدمّر إسرائيل إمكانية تحقيق الحل القائم على دولتين دون هوادة، وتفرض حالة الدولة الواحدة كأمر واقع. وعلى الرغم من نداءات ومناشدات المجتمع الدولي، ترسخ إسرائيل احتلالها، وتضرب عرض الحائط بالقانون الدولي، وتستعزز بتوافق الآراء الدولي بشأن حل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومرجعيات مدريد ومبادرة السلام العربية، متمادية في ذلك على نحو غير مسؤول. والسلطة القائمة بالاحتلال، التي تحظى الآن بالدعم الكامل من عضو دائم في مجلس الأمن، تقوم بتصعيد الحالة حتى تبلغ حداً فاصلاً يستحيل بعده عكس الاتجاهات السلبية على أرض الواقع.

وفي هذا الصدد، نشير إلى التحذير الذي وجهه منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية نيكولاوي ملادينوف، عند تقديمه آخر تقرير للأمين العام بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ودعوته "إلى اتخاذ خطوات إيجابية على الفور لعكس مسار الاتجاهات السلبية القائمة على أرض الواقع، التي تهدد إمكانية تطبيق حل الدولتين". وبدون اتخاذ مثل هذه الخطوات، سنكون جميعاً في مواجهة واقع جديد يفرضه السلطة القائمة بالاحتلال، واقع لا يمكن القبول به، وواقع سيُجبر الجميع على التعامل معه وفقاً للقانون الدولي وقواعد حقوق الإنسان وليس وفقاً لمبدأ غلبة الأقوى.

وإننا نكرر مناشدتنا للمجتمع الدولي أن يظل حازماً في الالتزام بموقفه القانوني الواضح بشأن وضع القدس. ويجب على الدول أن ترفض بشكل قاطع جميع انتهاكات هذا الوضع، وأن تطلب وقف القرارات والتدابير الأحادية والاستفزازية وغير القانونية وإلغائها، وأن تطلب احترام الأحكام المنطبقة من القانون الدولي احتراماً تاماً، ومن بينها اتفاقية جنيف بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب، وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها القرار د ١ - ١٠/١٩ بشأن وضع القدس، الذي أكّدت فيها

الجمعية العامة أن ”أي قرارات أو إجراءات يقصد بها تغيير طابع مدينة القدس الشريف أو وضعها أو تكوينها الديمغرافي، ليس لها أي أثر قانوني ولاغية وباطلة ويتعيّن إلغاؤها“.

وسكوت المجتمع الدولي، عقب هذا العمل الاستفزازي الأخير وسلسلة التدابير غير القانونية الأخرى في القدس الشرقية المحتلة، التي طالما وجّهنا الانتباه إليها، بما في ذلك في رسالتي المؤرخة ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩، أمر غير مقبول ولا يمكن الدفاع عنه. ويجب اتخاذ إجراءات لحماية حرمة الحرم الشريف، الذي يضم المسجد الأقصى الشريف وغيره من الأماكن المقدسة في القدس، هذه المدينة التي تكتسي أهمية قصوى للديانات التوحيدية الثلاث. فالتحذات الإجرائية أمر أساسي لتفادي المواجهة الدينية. ومن المحتم بالقدر ذاته اتخاذ إجراءات لحماية وجود وحقوق الشعب الفلسطيني في القدس المعرضة لخطر جسيم ومتفاقم.

وندعو إلى بذل جهود جادة لإنفاذ القانون والتمسك بالالتزامات المنصوص عليها في قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك القرار د إ - ١٠/١٩، التي طلبت أن ”تمثّل جميع الدول لقرارات مجلس الأمن بشأن مدينة القدس الشريف، وألا تعترف بأي إجراءات أو تدابير تتعارض وأحكام تلك القرارات“. لقد حان الوقت لوقف الإفلات من العقاب الذي تتمتع به إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، منذ فترة طويلة وتستغلّه على حساب الشعب الفلسطيني، واحتمالات السلام الفلسطيني - الإسرائيلي، والسلام والاستقرار والأمن في المنطقة.

فبعد مضي كل هذه السنوات، يجب أن يكون واضحاً أن كلمات الإدانة وحدها لن تكفي للتصدي لهذه الحالة الحرجة والخطيرة. والحاجة ماسة إلى اتّخاذ إجراءات دولية تتمشّي مع الواجبات القانونية والسياسية والأخلاقية تجاه قضية فلسطين. إننا ندعو مجلس الأمن على وجه الخصوص إلى تحمّل مسؤولياته والتكلم بصوت واحد والعمل فوراً لصون قراراته بغية وقف جرائم الاحتلال، وتجنب زيادة زعزعة الاستقرار وإنقاذ إمكانية تحقيق حل عادل وسلمي لهذا النزاع.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦٦٨ رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/ES-10/819-S/2019/459)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(التوقيع) رياض منصور

السكرتير

المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة